



«كل ما يتم الترويج له في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن نشاط داعش في الضفة الغربية، مجرد أكاذيب واتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة».

عدنان الضميري
المحدث باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية



«منفذ عملية الدهس في مدينة القدس معروف لدى أجهزة الأمن، ووفقا لكل المؤشرات، فهو من أنصار تنظيم الدولة الإسلامية».

بنيامين نتنياهو
رئيس الوزراء الإسرائيلي

داعش في فلسطين.. «مقاومة» أم إرهاب!

● متغيرات خارجية تفرض ضرورة إيجاد رؤية جديدة أكثر واقعية ● تعقيدات القضية تتجاوز آلة الحرب الإسرائيلية



لم يفعلها داعش

وفي المقابل أكد آفي لساخروف، الخبير الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية والعربية، أن فصائل المقاومة الفلسطينية ستظل دائما الخطر الحقيقي على إسرائيل، وليس تنظيم داعش. وقال لساخروف، «طبقا للمعلومات التي حصلت عليها من المستوى الأمني الإسرائيلي، فإن داعش لا يشكل خطرا على أمن إسرائيل». ورجح لساخروف أن يكون «العمل الذي جرى عملا فرديا، وليس جزءا من عمليات يتلقى منفذوها التوجيهات من الرقعة (سوريا) أو الموصل (العراق) وإنما عمل متأثر بمشاهد عمليات جرت في الخارج».

لكن، وبغض النظر عن كل ذلك، يؤكد الخبراء أنه وفي عالم تغيرت فيه الكثير من السياسات والتوجهات والعقائد السياسية التي حكمتها لعقود طويلة، أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ستتحدث على الفلسطينيين مواجهة هذه التغيرات بسياسات قادرة على مواكبة ما قد يحمله وصول رئيس أميركي وبان تكون أول أعماله عند بلوغ البيت الأبيض تحویل مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس؛ وأفكار أخرى تعي جيدا بان هناك مرجعيات خارجية يمكن أن تسحب منها بساط «المقاومة» وتدخل بذلك القضية الفلسطينية في متاهات أخرى تقعن الشعوب واليمينيين في أوروبا بان مزاعم نتنياهو صائبة. وما على الفلسطينيين إلا أن يتجهوا إلى خطوة أنه قد يأتي يوم ويجدون أنفسهم أمام معادلة يصنفون فيها قتل إسرائيليين بأوامر منهم مقاومة ويعتبرون قتل إسرائيليين بأوامر من داعش إرهابا.

في الأراضي الفلسطينية وتنفيذه لعمليات ضد أهداف تابعة لها. لكنه يرى في نفس الوقت أن التنظيم وفي ظل ما يتعرض له من ضربات في سوريا والعراق، وفي أماكن تواجه، قد يلجأ إلى تنفيذ هجمات ضد أهداف إسرائيلية. ونفى المتحدث باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية عدنان الضميري أي تلميح لأن تنظيم الدولة الإسلامية له موطن قدم هناك، وقال إنه لا وجود للدولة الإسلامية كتتنظيم في الضفة الغربية، لكنه سلم بأن بعض الناس يعبرون عن تأييدهم للتنظيم على موقع فيسبوك أو غيره من وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال يوسي ميلمان، المحلل الذي يكتب في صحيفة «معاريف»، إنه لا توجد أدلة تذكر تشير إلى أن المهاجم الفلسطيني استلهم نهج الدولة الإسلامية، موضحا أن الفلسطينيين نفذوا هجمات الدهس بالسيارات قبل التنظيم المتشدد؛ وقبل ذلك نفذها الإسرائيليون، فأول عملية دهس بشاحنة حدثت في جباليا بغزة من قبل سائق إسرائيلي قبل ثلاثين عاما، في وقت لم يعرف العالم آنذاك هذه الأنواع من الهجمات.

وفي تلك العملية، قام سائق شاحنة إسرائيلي من مدينة أسدود آنذاك وبشكل متعمد، بدس مجموعة من العمال الفلسطينيين، سقط خلالها قتلى وجرحى؛ كما لا يزال العاملون في حقوق الإنسان والناشطون والديون المهتمون بالقضية الفلسطينية يحبون ذكرى دهس الناشطة راشيل كوري بجرافة إسرائيلية في 2003 عندما كانت تتعرض لعملية هدم منزل فلسطيني.

على نفي أي وجود للتنظيم، لكنها تقول إنه «من الوارد والطبيعي كما في كل المجتمعات، أن يعتنق بعض الشباب الأفكار المتطرفة».

وفي التاسع عشر من يناير 2014، قام مناصرو داعش، (نحو 200 من الشبان) بالخروج في مسيرة علنية جابت شوارع مدينة غزة الرئيسية، في ظهور علني لأول مرة. ولا تتوفر معلومات دقيقة حول أعداد الفلسطينيين الذين يقاثلون في صفوف التنظيمات الجهادية في سوريا والعراق. وبين الفينة والأخرى، تعلن مصادر أمنية فلسطينية، ومواقع محلية عن مقتل أحد الشبان الفلسطينيين، أثناء معارك يخوضها في صفوف تنظيم داعش في سوريا والعراق.

وقال باسل ترجمان، المحلل السياسي فلسطيني، إن أول من كذب نتنياهو كانت الشرطة الإسرائيلية والتي نفت أي علاقة لداعش بمثل هذا النوع من العمليات. ويرى عدنان أبو عامر، مدرس العلوم السياسية بجامعة الأمة (خاصة بمدينة غزة)، والباحث في الشؤون الإسرائيلية، أن نتنياهو يحاول «مساواة المقاومة الفلسطينية بتنظيم داعش، من أجل كسب تعاطف دولي».

وقال إن الاتهامات بان منفذ عملية الدهس في شرق القدس من مؤيدي داعش، تصريحات دعائية وهي أيضا جزء من الحرب الإعلامية التي يتم تسويقها اليوم في ظل محاربة العالم وإجماعه على تنظيم داعش وهويته الإرهابية (...). وبالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية تريد أن تظهر كصا ولو أنها ضحية تعاني من الإرهاب العالمي». واستبعد أبو عامر، وجود خشية إسرائيلية من تغلغل تنظيم داعش وانتشاره

أثار قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية «الكابنت»، القاضي بفرض الاعتقال الإداري على كل شخص يشتبه في دعمه أو انتمائه لتنظيم الدولة الإسلامية، عقب عملية الدهس التي وقعت بمدينة القدس الأحد الماضي وأسفرت عن مقتل وجرح إسرائيليين، التساؤلات حول حقيقة محاولات التنظيم المتطرف إيجاد موطن في الأراضي الفلسطينية، ومدى تأثير ذلك على مجريات القضية التاريخية.

وما تطرحه من جدل وحيرة في صفوف الفلسطينيين الذين اعتادوا السيطرة على الأمور، أمرا إيجابيا خاصة لجهة كونها حركة هذا الركود وكشفت خطرا كان مغنبا، وهو أن داعش مرجعيته من خارج فلسطين وعقيدته مختلفة عن العقيدة الوطنية التي تكون الدافع الإنساني وراء العمليات الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون.

وتقول أوريت بيرلوف، الخبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي والباحثة بمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، إن «معظم الهجمات الفلسطينية تحركها المشاعر الوطنية وليس الدين، لكن إسرائيل تحاول تعميم الظاهرة قائلة إن الجميع يواجه نفس الخطر. لكن وفي حين أن الأعراض ربما تتشابه، فإن الأسباب مختلفة تماما الاختلاف».

وبدوره أشار الصحافي محمد دراغمة، المختص في شؤون الحركات الإسلامية في تصريحات صحافية، إلى أن القدس ليست من أولويات داعش، وكما هو معروف في نقاشات هذا التنظيم وأدبياته الأولية إقامة «الدولة» في الدول المحيطة في فلسطين، وما الحديث عن فلسطين والطريق نحو القدس، وهو نفسه الشعار الذي ترفعه إيران وتلوح به أحيانا تركيا، عند الضرورة، ليس سوى وسيلة من وسائل استقطاب الشباب العربي والفلسطيني.

ولفت دراغمة إلى أن نتنياهو يحاول إقناع العالم الغربي بان إسرائيل مستهدفة مثل فرنسا وألمانيا من الإرهاب الإسلامي، مشيرا إلى أن الظاهرة السلفية هي الأقل في فلسطين. وبرهن على ما ذهب إليه بقوله «في السجون الإسرائيلية هناك نحو 15 معتقلا فلسطينيا فقط من المحسوبين على التيارات السلفية، من أصل نحو سبعة آلاف معتقل». وأضاف «لدينا في فلسطين حركات إسلامية ذات تجربة وتستقطب أي شخص لديه ميول إسلامية».

لكن قد يجد تنظيم الدولة الإسلامية فرصة في الخلافات الفلسطينية-الفلسطينية، من جهة بين فتح وحماس، ومن جهة أخرى داخل فتح نفسها، ومن جهة ثالثة لجهة التوتر المشكوف بين حركة حماس والجموعات السلفية الجهادية في غزة التي عاشت في الفترة الماضية حالة من الشد والجذب وعدم الاستقرار؛ وهو وضع يسمح لتنظيم الدولة الإسلامية باستغلاله، وبدعم مزاعم الحكومة الإسرائيلية ويطلق يدها لشحن حرب على «الإرهاب»، هي الأخرى.

ودفع صعود داعش، وانفصاله عن تنظيم القاعدة، عدا من المجموعات الجهادية التي تتخذ من غزة مقرا لها، إلى تبديل ولائها ونقله من أيمن الظواهري إلى أبو بكر البغدادي. ولا تتوفر معلومات دقيقة حول حجم التأييد للتنظيم في قطاع غزة، فيما دأبت وزارة الداخلية بغزة، التي تتشرف عليها حركة حماس

رام الله - سارعت الحكومة الإسرائيلية للإشارة إلى أن الفلسطيني الذي دهس مجموعة من الجنود الإسرائيليين بشاحنة، الأحد الماضي، استلهم فكر تنظيم الدولة الإسلامية، في محاولة وصفت بأنها توظيف سياسي للحد من طرف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

ولم يتبن تنظيم داعش المتطرف العملية، وظل مكتفيا فقط بالإشادة. لكن، ذلك لا ينفي أن العملية أشرت جدلا جديا في صفوف الفلسطينيين وحلفائهم ومختلف المحليين حتى الإسرائيليين منهم؛ فمادا لو تبني داعش هذه العملية؛ وكيف سيؤثر ذلك على مسار القضية التي ظلت لعقود طويلة تسير وفق نسق محدد تتحكم فيه وتديره أطراف محددة، سواء على مستوى الداخل أو الخارج. وهناك جدل آخر لا يقل أهمية طرح نفسه وبشده، خصوصا على مواقع التواصل الاجتماعي، تتعلق بالأساس بتصنيف ما يقوم بعملية ضد إسرائيليين ويعلن مبايعته لتنظيم داعش، وفي أي خانة سيصنف، خانة المقاومة أم خانة «الإرهاب»؟

معظم الهجمات الفلسطينية تحركها المشاعر الوطنية وليس الدين، على عكس العمليات التي يتبناها داعش

استبعد محللون فلسطينيون وإسرائيليون وقوف تنظيم داعش وراء العملية، مؤكداً أن نتنياهو، الذي يواجه اتهامات في قضايا فساد، وخسر معركة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما أمام مجلس الأمن الدولي، فيما يخض ملف المستوطنات، والساعي إلى إقامة علاقات جديدة مع الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، يسعى إلى وسم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، من خلال ربطها بتنظيم داعش، وذلك بهدف تحقيق مكاسب سياسية وجلب تعاطف دولي.

لكن في ذات الوقت، لم يستبعد المحللون أن يتم شن هجمات مماثلة بنفذه مسجونون على التنظيم ضد الإسرائيليين؛ الأمر الذي يؤكد حقيقة أن التعاطي التقليدي مع القضية الفلسطينية، خصوصا من جهة الأطراف الفلسطينية، بات يحتاج إلى تطوير ومراجعة توائم هذه التطورات؛ فتتنظيم الدولة الإسلامية وإن لم يتبن أي عملية داخل الأراضي الفلسطينية إلى الآن، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يسعى لإيجاد موطن في فلسطين، خصوصا بعد تراجعه في مراكزه الرئيسية وإغلاق تنظيم القاعدة لكل المنافذ الأخرى التي قد يهرب إليها بعد تراجعه وضرب أوكاره. ويذهب خبراء إلى اعتبار عملية القدس

اختلال التوازنات في منطقة آسيا الوسطى على وقع تقارب طالبان وموسكو

المتحدة والديمقراطية والجوار السلمي مع بلدان الجوار وغيرها من القضايا الأخرى، وختمت الفتوى بالقول إن هذه المواقف والتصريحات الصادرة عن حركة طالبان والملا عمر «مخالفة للشريعة».

وتشكل هذه الخلفية، بالنسبة إلى حركة طالبان، مبررا للتقارب مع روسيا في المرحلة الراهنة، فهو سيتيح لها حليفا موضوعيا لقتال العدو المشترك. وبالرغم من أن موسكو لا تقايل تنظيم داعش في سوريا، لحسابات جيواستراتيجية معروفة، إلا أنها تعتبر وجود التنظيم قريبا منها مصدر تهديد جدي.

بيد أن موسكو لديها هدف آخر من التقارب مع الحركة، وهو مناكفة الولايات المتحدة الأمريكية، التي توألتها حكومة الوحدة الوطنية التي يقودها أشرف غاني، الذي حقق تقاربا أكبر مع واشنطن منذ انتخابه عام 2014 خلفا لحامد كارزاي. فخلال العامين الماضيين وقعت الحكومة الأفغانية عددا من الاتفاقيات الاستراتيجية مع واشنطن وحلف الناتو، الخصمين اللدودين لموسكو ولطالبان في الوقت نفسه، وتنتظر موسكو بنوع من القلق إلى وجود قوات عسكرية أميركية في أفغانستان، وما زاد في شكوكها - على الأرجح - تباطؤ الإدارة الأميركية لبارك أوباما في سحب الجنود الأميركيين، منذ العام 2008 حين قدم وعدا بذلك، بيد أنه تراجع في الأخير بدعوى أن الوضع في البلاد لا يزال حرجا.

التي توقع باسمه، ولا توجد له سوى صورة وحيدة هي التي تروج له؛ وخفاء الأمير أو ستره لدى التنظيم من دواعي إسقاط مشروعيته.

وفي العدد العاشر من مجلة «دايق»، النسخة الإنكليزية، نشر التنظيم فتوى تحت عنوان «فتوى من خراسان»، يقول فيها السائل «إذا كان الأمير (يقصد الملا عمر) حيا فإن البيعة لشخص ثان غير جائزة، بناء على الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما»، ولكن إذا افترضنا أنه الآن مقتول فإن واجب العامة أن تعرف اسم الأمير الجديد (يقصد البغدادي)، أما إذا ثبت أن الملا عمر لا يزال حيا، فإن بيعة البغدادي تكون محل نظر». وقد ردت المجلة على شكل فتوى «شرعية» من سبع صفحات، مفادها أن الإمارة في منطقة معينة وقفت على تلك المنطقة وفي إطار حدودها الترابية إلى أن يأتي أمر الإمارة العامة، وأن الإمارة العامة في «مقام الماء للوضوء»، والإمارات الخاصة «في مقام التيمم»، تكون دبلوما أو خيارا «في حالة الضرورة فحسب».

ثم انتقلت الفتوى إلى المقارنة بين البغدادي، الذي يمثل الإمارة العامة، والملا عمر الذي يمثل الإمارة الخاصة، فقالت إن هذا الأخير هو زعيم قومي ووطني لكنه يفترق إلى الشروط والمواصفات التي تمنحه صفة الإمارة العامة، ومن الموانع لديه ما سبق الإشارة إليه أعلاه، أي اعترافه بالأمر

في أراضي أفغانستان»، و«تنظيف جميع البيانات السياسية المنشورة من قبل الإمارة الإسلامية لأفغانستان من الألفاظ القومية الأفغانية»، وإعلان الانضمام إلى دولة الخلافة للبغدادي«التي كانت أمنية المسلمين المستضعفين منذ قرن مضى»، ومنع زراعة الخشخاش وجميع المخدرات الأخرى، وتطبيق جميع أحكام الشريعة الإسلامية في المناطق المحررة من أفغانستان. وقد شكل هذا التمدد لداعش في المناطق التقليدية لحركة طالبان مصدر قلق لهذه الأخيرة، ذلك أن داعش اختار تسمية المنطقة بنفس التسمية التي كان تنظيم القاعدة قد اختارها في زمن أسامة بن لادن، عندما أطلق على أفغانستان اسم خراسان فأصبحت باكستان منضوية فيها تلقائيا. وبذلك أصبح التنظيم يزاحم طالبان في عقر دارها.

وبالموازاة مع الصراع الميداني الذي خاضه تنظيم البغدادي مع طالبان، فتح التنظيم جبهة أخرى وهي الجبهة الدينية والفقهية، فوضع عددا من الكتيبات والرسائل التي يكيل فيها الاتهامات إلى الحركة وخطها الأيديولوجي، ويشكك في إمارة أفغانستان ومؤسس الحركة الملا محمد عمر، الذي اتهمه بأنه «أمير خفي غير ظاهر»، لأنه لم يظهر في أي شريط مصور ولا في أي لقاء رسمي، ولم يصدر عنه أي تصريح علني، باستثناء بيانات الحركة

وهذا هو ما تريده أيضا حركة طالبان، التي بات وجودها مهددا أمام زحف تنظيم البغدادي والانقسامات الحاصلة بداخلها بسبب انضمام عدد من مقاتلي الحركة إلى داعش، الذي يسعى بدوره إلى القضاء على الحركة وضرب موقعها لدى الجهاديين. ففي يناير من العام 2015 أعلن عشرة جهاديين من إقليم خراسان، تابعين للحركة، عن مبايعة أبو بكر البغدادي، بمن فيهم المتحدث الرسمي السابق باسم طالبان أبو علي مقبول الخراساني الملقب باسم شهيد الله شهيد، وبذلك أصبح التنظيم للمرة الأولى يتوفر على قاعدة تابعة له في أفغانستان وباكستان. تلا ذلك انضمام الحركة الإسلامية لأوزبكستان إلى تنظيم الدولة، بعد أن كان موليا لحركة طالبان منذ العام 2000 وقاالت إلى جانبها قوات شاه مسعود. وقد وجهت الحركة في شهر أغسطس من عام 2015 رسالة قوية إلى قيادة حركة طالبان تكيل لها فيها انتقادات حادة، وتدعوها فيها إلى اتخاذ بعض الخطوات من أجل تصحيح مسارها الجهادي، ومن تلك الخطوات «قطع جميع أنواع العلاقات مع الإمارات الخفية الباكستانية»، وإيقاف مسلسل المفاوضات مع الحكومة الأفغانية، وإغلاق المكتب السياسي التابع للحركة في قطر، والكشف عن جميع الحقائق حول وفاة زعيم الحركة الأسبق الملا محمد عمر، وتوضيح «الموقف الشرعي تجاه طائفة هزارة الشيعة الراضة الموجودة

إدريس الكنوري
كاتب مغربي

أصبحت السياسة الخارجية الروسية في الفترات الأخيرة تحرص على الاستفادة من الفراغات التي تتركها الإدارة الأميركية، وتسعى إلى تسجيل حضورها في العديد من الملفات بهدف موازنة الحضور الأميركي على الصعيد الإقليمي والدولي. وفي الأونة الأخيرة لوحظ تقارب بين حركة طالبان، التي تقايل الحكومة الأفغانية برئاسة أشرف غاني، وبين موسكو، من شأنه أن يقلب التوازنات الاستراتيجية والأمنية في منطقة آسيا الوسطى.

السفير الروسي في أفغانستان أكد أن تقارب بلاده مع الحركة يرمي إلى ضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، مشيرا في ذات الوقت إلى أن بلاده والحركة معا تقايلتن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يظل العدو المشترك للطرفين. وتبدو موسكو قلقة من وجود جماعات إسلامية متشددة في عدد من المناطق في آسيا الوسطى، ومن احتمالات تمدد تنظيم أبو بكر البغدادي في أفغانستان، على الحدود مع روسيا، كما تنظر إلى تلك الاحتمالات بوصفها تهديدات واقعية للأمن الروسي، في حال حصول أي تحالف أو تقارب بين تنظيم داعش والتنظيمات المسلحة المتواجدة في المنطقة.